

من خلال تحليل بيانات الدورة المحاسبية والحسابات الختامية وتشخيص أي ممارسات تشير الى إساءة استخدام الأموال بما يسهل اجراء تحقيقات جنائية مع الفاسدين ومعاقتهم.

Abstract

The study aimed to highlight the importance of forensic accounting as one of the most important mechanisms to combat financial corruption. Forensic accounting plays a fundamental role in exploring financial corruption by providing evidence and the analytical framework necessary to detect prevent and investigate corruption practices such as bribery, fraud, and money laundering. Accountants act as vital and very important oversight role by analyzing accounting cycle data and final accounts and identifying any practices that indicate misuse of funds, which facilitates criminal investigations in to and punishment of corrupt individuals.

دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد
المالي (دراسة حالة العراق)

أ.د. علي جيران عبد علي

م.م. آمنه إبراهيم عبيد

كلية الطف الجامعة – قسم إدارة الاعمال

The Role of Forensic Accounting in Reducing Financial Corruption (A Case Study of Iraq)

Prof. Dr. Ali Jiran Abdul Ali

Assistant Lecturer Amina Ibrahim
Ubaid

Al-Taff University College –
Department of Business
Administration, Iraq

المستخلص

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية المحاسبة القضائية كأحد اهم الليات مكافحة الفساد حيث تلعب المحاسبة القضائية دورا أساسيا بالكشف عن الفساد المالي من خلال توفير ادلة الاثبات المفصلة والاطار التحليلي اللازمين للكشف عن ممارسات الفساد كالرشوة والاحتيال وغسيل الأموال ويؤدي المحاسبون دورا رقابيا بالغ الأهمية

الكلمات المفتاحية: (المحاسبة القضائية، الفساد المالي، الرقابة المالية، التدقيق الجنائي، الشفافية المالية، الإدارة المالية)

مقدمة

طبقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية يحتل العراق موقع متقدم في قائمة الدول الأكثر فساداً وقد لا تكون هذه الحقيقة بعيدة عن ارض الواقع بإعلان وزارة الكهرباء بانها انفقت اكثر من (60) مليار دولار على قطاع الكهرباء دون نتيجة ملموسة ، لهذا السبب وللآثار الخطيرة لظاهرة الفساد على المستويات كافة تحاول هذه الدراسة ان تساهم بشكل متواضع بوحدة من الاليات التي يمكن ان تحد من ظاهرة الفساد المالي وذلك من خلال كشف اساليب الاحتيال والتلاعب بالأموال باستخدام منهج المحاسبة القضائية ، ولتحقيق هذه الغاية قسمت هذه الدراسة البحثية الى (٤) اقسام خصص القسم الأول منها للتعريف بمنهجية الدراسة وثانيها لتقديم خلفية نظرية عن ماهية المحاسبة القضائية واهدافها ومبرراتها ثم مفهوم الفساد المالي وأصنافه وتأثيراته فيما خصص القسم الثالث للجانب التطبيقي واختص القسم الرابع والآخر بالاستنتاجات والتوصيات.

اولاً: منهجية الدراسة

1. مشكلة الدراسة:

تتجسد مشكلة الدراسة بشيوع ظاهرة الفساد المالي وقصور المناهج والادوات المحاسبية والرقابية التي تدرس في الجامعات العراقية عن اكتشاف حالات الفساد المالي بسبب تركيز هذه الادوات على الجوانب الشكلية للدورة المحاسبية دون المحتويات الموضوعية لها فضلاً عن جمود هذه المناهج وافتقارها للتحديث المستمر.

2. فرضيات الدراسة

2-1 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تعليم المحاسبة القضائية وفاعلية اكتشاف أنشطة الفساد المالي.

2-2 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تعليم المحاسبة القضائية وفاعلية اكتشاف أنشطة الفساد المالي.

3. هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى التعريف بطبيعة المحاسبة القضائية واهدافها ومبررات الحاجة لها فضلاً عن استعراض المفاهيم الاساسية لمحتوى الفساد المالي ومن ثم تحليل العلاقة بين المتغيرين وتقدير تلك العلاقة باستخدام تحليل الانحدار.

4. اهمية الدراسة

عينة البحث لذا تم التوجه الى العاملين في ديوان الرقابة المالية المتخصصين بعلوم المحاسبة والتدقيق واختيرت منه عينة قصدية قوامها(29) مستجيب جرى استطلاع آرائهم بالاستفادة من القسمين (A) و (B) الاستبيان المعد من قبل دراسة (Forensic Accounting Questionnaire) والمنشور في الموقع (www.scribd.com). عن قسم المحاسبة في كلية العلوم الإدارية جامعة (Gregory) وكما مبين باستمارة الاستبيان المرفقة مع البحث مع اضافة بعض المتغيرات التي تخدم موضوع الدراسة وقد اعتمد الباحثان طريقة المقابلة لتوضيح المتغيرات التي تضمنتها الاستمارة اضافة للوسيلة الادراكية المتمثلة بها لضمان دقة الاجابة.

تكتسب الدراسة اهميتها من سعيها - ربما -الرائد بالتعريف بمنهج المحاسبة القضائية كمنهج مستحدث ومحاولتها توظيف هذا العلم للحد من حالات الفساد المالي وهو الوباء الذي يعصف باقتصاد البلد بشكل لا يقل في اهميته عما تعرض له البلد من تدمير للاقتصاد والمجتمع بسبب آفة الإرهاب وفي سياق المضاهاة بين البحوث العلمية ومشاكل البلد.

5. مجتمع وعينة الدراسة

بالنظر لحدثة علم المحاسبة القضائية ليس في العراق فحسب بل في عموم البلدان الناشئة واقتصار تدريسه على جامعات الدول الصناعية المتطورة واجه الباحثان صعوبة الحصول على بيانات رقمية او حتى اختيار

6. الدراسات السابقة

3.	2.	1. دراسة دعاء غازي ووفاء حسين/ 2023	
		دور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية	أهداف الدراسة
		التعرف على دور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية	الاستنتاجات
		وجود علاقة ارتباط وتأثير للمحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية	التوصيات
		تفعيل دور المحاسب القضائي في فض المنازعات المصرفية	

4. العبودي والمعمورين / 2020		5.	6.
عنوان الدراسة	دور المحاسبة القضائية في تحقيق تكامل الأداء المؤسسي		
هدف الدراسة	تحديد دور المحاسب القضائي في الادائين المحاسبي القانوني		
الاستنتاجات	للمحاسب القضائي دور فاعل في تحقيق التكامل بين الأداء المالي والقانوني		
التوصيات	تعزيز خبرات المحاسب القضائي بالدورات التدريبية المستمرة		
7. ثابت واحسان / 2019		8.	9.
عنوان الدراسة	المحاسبة القضائية ودورها في الاحتيال المالي		
هدف الدراسة	التركيز على أهمية المحاسبة القضائية ودورها في كشف الاحتيال المالي		
الاستنتاجات	يحدد دور المحاسبة القضائية بالكشف عن الاحتيال بالأعمال التجارية عند ابراز دور المدقق الداخلي والخارجي		
التوصيات	تفاعل المدقق الداخلي والخارجي مع ادلة المحاسبة القضائية		
4 -Hao, Xinghua ,2010			
عنوان الدراسة	Analysis of the Necessity to Develop Forensic Accounting in China		
هدف الدراسة	التركيز على ضرورة تطوير المحاسبة القضائية وتوضيح أوجه القصور في التدقيق التقليدي		

		استنتجت الورقة انه وفي ظل التطورات المتسارعة لاقتصاد السوق هناك حاجة لنمذجة السلوك المحاسبي والمزاوجة بين حقلي المحاسبة والقانون.	الاستنتاجات
		يجب تطوير الاليات المحاسبية التي لا تمتلك لحد الآن على الأقل -- معالجات تامة لكل القضايا الاقتصادية فضلا عن وجود مشكلات في تطبيق المبادئ المحاسبية في البيئة الحقيقية وهذه المشكلة تتطلب تحديد الاوضاع الاقتصادية وربطها بالأطر القانونية ومتطلبات المجتمع لان تطوير المحاسبة القضائية مرهون بحاجة المجتمع ورغبته بمكافحة حالات الفساد المالي والإداري،	التوصيات
		5 -Chi and bamboolike, 2012	
		“Fraudulent Activities and Forensic Accounting Services of Banks in Port Harcourt, Nigeria”	عنوان الدراسة
		تركز الدراسة على معرفة مدى تأثير خدمات المحاسبة القضائية في اكتشاف الاحتيال في المصارف النيجيرية	هدف الدراسة
		توصلت الدراسة الى ان تطبيق المحاسبة القضائية يؤثر على مستوى أنشطة الاحتيال في المصارف لأن هذه المحاسبة تزود المصارف بالآليات الجيدة التي تساعد على اكتشاف هذه الأنشطة	الاستنتاجات
		اوصت الدراسة بضرورة الاستثمار بالعنصر البشري في هذا المجال	التوصيات

لغرض التأكد من ثبات المقياس تم استخدام

طريقة الثبات بمعنى الاستقرار وهي من الطرق

المعروفة في البحوث الاجتماعية التي تقتضي

7- اختبار صدق المقياس

ويعرف (ysman, 2014) المحاسبة القضائية بأنها عملية الربط بين المحاسبة والتدقيق والمهارات التحقيقية بينما يعرفها (Dhar 2010 and sarkar,) بأنها تطبيق المفاهيم والادوات المحاسبية على المشاكل القانونية بصيغة تقارير تؤسس لمحاسبة مسؤولية عن حالات الاحتيال المالي (Financial Fraud) وتعد هذه التقارير بمثابة ادلة اثبات لدى المحاكم في الدعاوي القضائية التي تقام ضد مفسدي الادارات (125 : 2012 , Chi & Ebimobowei) لكن (2003 , Crumbley) يعتقد ان هذه الدعاوي لا تختص بمفسدي الادارات فقط بل ان هناك (3) مجاميع من المحتالين الذين يمكن ان تقام ضدهم وهم المحتالين الداخليين (Enternal Fraudsters) المتمثلين باعضاء ملاك المنظمة و مدراءها والمحتالين الخارجيين (External Fraudsters) الذين ليسوا اعضاء في المنظمة ومزيج المحتالين من المجموعتين السابقتين) (Mixed) (22 : 2016 , Crumbley , Fraudsters) ، من جانبها عرفا (2007 , Degboro and Olfinsola) المحاسبة القضائية بوصفها تطبيقاً للطرق الجنائية مع أنشطة التحريات المحاسبية والإجراءات القانونية للتحري عن الجرائم المالية (Financial Crimes) والاطباء المحاسبية ذات الصلة بها (Accusing misdeeds) وبمثل هذا الرأي يدين

الاختبار واعدة الاختبار (Test &Retest) تقارن نتائج الاختبار الاول مع نتائج اعادة الاختبار بإيجاد معامل ارتباط الرتب (Rank Correlation) والذي يسمى معامل ارتباط الرتب لسبيرمان (Spearman's rank coefficient) وقد جرى الاختبار على عينة مكونة من (12) مستجيب وظهر ان معامل الارتباط كان (0.836) وهو معامل جيد جدا ويمكن الاطمئنان الى النتائج.

7. ثانياً: الاطار النظري

1. المحاسبة القضائية Forensic Accounting

1-1 - مفهوم وطبيعة المحاسبة القضائية

المحاسبة القضائية مفهوم يتسم بالحدثة الى حد كبير خاصة في الاقتصادات الناشئة وقد قدم من قبل الدول الغربية لأول مرة في ثمانينيات القرن الماضي انسجاماً مع التطورات في اقتصاد السوق وبهدف دعم النظام القضائي، ويعتقد (Hao 2018) ان المحاسبة القضائية وليدة التكامل بين الاطار القانوني والاطار المحاسبي، وبالرغم من الطلب المتنامي على ادواتها ومناهجها لازال تدريس مناهج هذا الحقل المحاسبي مقتصرأ على جامعات الدول المتطورة مثلما هو الحال مع بحوثها التجريبية (Hao, 2018 :185).

والاساليب المحاسبية الموضوعية الملائمة في المشاكل القانونية لاسيما المشاكل المالية (22): (Kala, 2014) كما تعرف على انها هي نوع من انواع المحاسبة التي يتم فيها تطبيق اساليب قانونية متخصصة، تتضمن مراجعة وتدقيق الحسابات بما يتوافق مع الشروط القضائية القانونية، من اجل تحديد وايجاد الادلة الثبوتية وفق مؤشرات مالية ومن ثم اعداد تقارير موضوعية مهمة عند فض النزاع القانوني المتعلق بالالتزام بدفع المستحقات الضريبية (فرقد ثائر، 2022: 32)

1-2 اهداف المحاسبة القضائية

تتضمن ادبيات المحاسبة القضائية مجموعة من النماذج والمنهجيات الخاصة بإجراء ات التحقيق المحاسبي التي تبحث عن الحقائق والأدلة (Attestations) من واقع البيانات المحاسبية لتقدمها كقرائن اثبات ، وعلى الصعيد التطبيقي تهتم المحاسبة القضائية باكتشاف طرق الاحتيال المحاسبي والتدقيق القضائي والمعالجات المحاسبية المستندة على ظروف الادعان (compliance) والاجتهاد (diligence) وتقييم المخاطرة فضلاً عن اكتشاف التضليل المالي و الخداع في اعداد الكشوفات المالية ، اما (Bhasin,2007) فقد لاحظ ان اهداف المحاسبة القضائية يجب ان تتضمن تقييم الخسائر او الأضرار الناتجة عن اهمال المدققين (Auditors Negligence) وتحديد حالات الاختلاس ()

(Sarkar,2019) الذي يشير الى ان المحاسبة القضائية التي تسمى ايضا المحاسبة التحقيقية او تدقيق الاحتيال (Fraud Audit) هي مزوجة بين العلم القضائي والمحاسبة (degboro,2020: 55) اما (olofinsola,2007) فقد عد استخدام أدوات المحاسبة القضائية تساعد العدالة في فضح وتحديد المسيئين (Culprits) ، لان هذه المحاسبة تمثل عملية تفسير وتلخيص وتقديم القضايا المالية المعقدة بصورة واضحة اي استخدام الادب المحاسبي للمساعدة على استخلاص الحقائق في الدعاوي القضائية (Litigations) . (125): (Chi &Ebimobowei, 2012)

وتعود الحاجة للمحاسبة القضائية نتيجة لفشل المراجعين الخارجيين في الكشف والحد من او منع الجرائم المالية او حالات الفساد المالي، وكذلك نتيجة حاجة القضاء لوجود اشخاص يتمتعون بالخبرة في مجالات المحاسبة والمراجعة ليكون تخصص المحاسبة والقانون في صيغة المحاسبة القضائية التي تساهم وتعمل على دراسة وتحليل المشكلات القانونية، لاسيما حالات الاحتيال المالي ووضع البدائل المناسبة لحلها في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب (2012; 403-305) (Weygand et al.,

كما وتعتبر المحاسبة القضائية فرع من فروع المحاسبة التي تنطوي على تطبيق الوسائل

4. التنبؤ غير السليم في المشاكل المالية والقضائية ضمن مهام المراجعة الداخلية والخارجية.

5. ضعف مهارة مراجع الحسابات التقليدي في اكتشاف الغش رغما عن مسؤولياته وصلاحياته.

6. ضعف القضاء في حسم حالات الاحتيال المالي التي تم اكتشافها نسبيا، لتعذر إدراك دور المحاسبة القضائية بذلك.

4-1 مبررات استخدام وتطوير المحاسبة القضائية: (Hao, 2010 : 185-187)

1. انتشار استخدام المعلومات المحاسبية الوهمية:

تسببت هذه الظاهرة بخسائر كبيرة للاقتصادات الناشئة وقد انعكست على التطور الاقتصادي وإيرادات الدولة ولعل أبرز مثال لهذه الحالة في العراق الكشوفات المحاسبية التي يعدها مراقبو الحسابات لصالح الشركات المستفيدة منها حيث يلجأ المراقب إلى إعداد كشف عمليات جارية وميزانية عمومية طبقا لرغبة الشركة في اظهار خسائر تستخدم لأغراض التهرب الضريبي أو أرباح قليلة تستخدم للتنافس على العطاءات المحلية.

2. ضعف وقصور التشريعات القانونية والمحاسبية في حل المشاكل

Embezzlement و مبالغها والدعاوي الاجرامية فضلا عن جمع الادلة وحساب قيم الموجودات لإقامة الدعاوي القضائية كل على حدة (Divorce proceedings) ، لقد اعتبر الباحث ان الاهتمام الاساسي للمحاسبة القضائية يجب ان ينصرف لإجراء التحليل التفسيري او تحليل الاثر والسبب (Cause Effect) لظاهرة الغش وبالتالي فهي القدرة على الرؤيا خلف الارقام والتعامل مع حقائق الموقف ومن ثم استخدام الاستقصاء والتحليل وتطوير التطبيقات الحاسوبية للمساعدة على تحليل وتقديم ادلة الاثبات وتوصيل استنتاجاتها بهيئة تقارير واشكال تساعد العدالة على الوصول الى الحقائق (Bhasin, 2007 : 1002).

3-1 اسباب نشوء المحاسبة القضائية

هنالك أسباب عديدة ساهمت في نشوء المحاسبة القضائية ومنها الآتي (راضي، 2011: 12):

1. انتشار الفساد والغش والتلاعب في نتائج الأعمال التجارية.
2. صعوبة اكتشاف حالات التزوير والاحتيال المالي، وعدم اكتشافها بالوقت المناسب ومن ثم صعوبة القضاء فيها فيما بعد.
3. ضعف المتابعة الجادة لإجراءات التحاسب المالي لاسيما التحاسب الضريبي.

تمر عملية المحاسبة القضائية بأربعة مراحل أساسية لعملية الكشف عن الاحتيال هي: (sinclair, 2025:11)

المرحلة الأولى: التشخيص والتخطيط الجيد للمشكلة

بادي ذي بدء يتوجب على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد ماهية المشكلة وفحص السجلات المحاسبية.

المرحلة الثانية: جمع أدلة الإثبات

تعتبر هذه المرحلة في منتهى الأهمية، إذ يتوجب على الفاحص التأكد من أن أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال مرحلة الأولى التشخيص والتخطيط الجيد للمشكلة للتأكد ما إذا يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، أو هي مضللة.

المرحلة الثالثة: تقييم أدلة الإثبات

أما المرحلة الثالثة في فحص واختبار عمليات الاحتيال والخداع تكون درجة عالية من الأهمية، حيث يكون فيها تقييم أدلة الإثبات، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج المهمة وإعداد التقرير النهائي .

المرحلة الرابعة إعداد التقرير النهائي

أما المرحلة الرابعة فهي إعداد التقرير النهائي، وبصفة عامة يجب مراعاة الاعتبارات المتعلقة

تتسم التشريعات القانونية التي تعالج ظواهر الفساد المالي والإداري بالكثير من الضعف والنمطية وبالتالي فهي لم تعد تستجيب لاستفحال هذه الظواهر الخطيرة، كما أن الإجراءات الكشف عن حالات الفساد المالي وتشخيصها لأنها تركز على المحاسبية التقليدية لا تساهم في الشكل دون المضمون.

3. ضعف التدقيق التقليدي

تعاني العديد من الإجراءات التدقيقية من قصور واضح في تشخيص الانحرافات المالية كما ان أدلة الإثبات التي يقدمها المدقق الداخلي لازالت محدودة وغير قادرة على اكتشاف الفساد والانحرافات المالية لأنها بشكل أساس لا تتمتع باستقلالية ادارية.

4. عدم وجود مؤسسات مهنية متخصصة

بتقديم الاستشارات المحاسبية القضائية. على خلاف الدول المتطورة تخلو معظم البلدان الناشئة من وجود منظمات متخصصة بتقديم المشورة المحاسبية للسلطات القضائية في مجال خدمة المحاسبة القضائية وهذا النقص يمكن ان يؤثر في موضوعية الاحكام القضائية ويفاقم مشكلة الفساد المالي (kasztelnik, 2024:11)

5-1 : آلية عمل المحاسبة القضائية

من خلال خرق القانون ويتمحور حول الانحراف بالسلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة أو إساءة استخدام المنصب العام أو السلطات أو الموارد لتحقيق تلك المكاسب (Sevenson, 2005:20) ويلاحظ أن هذه التعريفات تركز على إساءة استخدام المنصب وهو التعريف التقليدي للفساد الذي لم يحدد ما هو المقياس المستخدم لتحديد هذا الانحراف، وهل المقصود بذلك الانحراف عن النظام القيمي والأخلاق أم عن قواعد العمل، جدل حاول معيار الرأي العام أن يتجنبه في تعريفه للفساد حيث تبني مفهوم هايدنهايمر (Heidenheimer) المسمى (اختبار ورقة عباد الشمس) وذلك بالجوء إلى الرأي العام ليحدد بطريقته ما يراه فاسداً من تصرفات الإداريين وما لا يراه كذلك (31) : (Leys, 1970) واستناداً لهذا الاختيار فإن للفساد (3) أنواع هي (عقراوى، بخشان، 2021: 15).

1-2 التأسيس الفلسفي لمفهوم الفساد المالي

- **الفساد الاسود** : ويتفق الرأي العام بموجب هذا النوع على إدانة سلوك القائمين به ومعاقبتهم .
- **الفساد الابيض** : يتغاضى الجمهور عن هذا النوع من الفساد ولا يميل إلى معاقبة مرتكبيه.
- **الفساد الرمادي** : يقف مؤقتاً وسطاً بين النوعين السابقين.

بإعداد التقرير النهائي وأهمها أن يشير المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها والاستدلال بها وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة وأن يتناول التقرير كافة الحقائق والأدلة بحيث لا يقع القارئ في شك من عدم كفاية أدلة الإثبات التي تم تجميعها من خلال الفحص (ميعاد، هدى، 2022: 96)

2- الفساد المالي Financial Corruption

يعد الفساد في اطاره العام شكلا من اشكال الخروج عن القيم السائدة في المجتمع (بن يشو، واخرون، 2023: 60) وعادة ما يكون هذا الخروج لتحقيق مصلحة شخصية تتبع من انحراف قيمي وتترجم بسلوكيات منحرفة عن النظام الطبيعي المعتمد وتنتهي بأهداف غير الأهداف الحقيقية لأجهزة الدولة (12 : 2000 Hellriegel,) وقد صنفت منظمة الشفافية الدولية (TIO) الفساد إلى نوعين احدهما ناتج عن ممارسة القانون ويحصل عندما يلجأ المشرع إلى سن قوانين لمصلحته الذاتية كما عمد البرلمان العراقي في دورته السابقة الى تشريع قانون تقاعد خاص بأعضائه بمبالغ كبيرة بخلاف اشتراطات الخدمة التي يحددها قانون التقاعد الموحد ، أو كمثل على ذلك الرئيس الفلبيني السابق (فرنانديز ماركوس) الذي أعاد صياغة أقسام من الدستور الفلبيني ليضفي شرعية على نهبه لثروات شعبه (332) : (Johnson ,1996) ، أما النوع الآخر فهو الفساد

تصنيف الفساد وفقا للمستوى الوظيفي

2-2 تصنيف الفساد

النوع	المستوى الوظيفي	الطرائق المستعملة
عرضي	صغار الموظفين، الأفراد الانتهازيون	الاختلاس والرشاوي والمحسوبية والتمييز
نظامي	موظفون عموميون، ساسة، ممثلو الجهات المانحة، نخي ادارية رجال أعمال، وسطاء	رشاوي، عمولات، تواطئ، نهب واستحواذ الممتلكات العامة، امتيازات خاصة، هبات ورشاوي.
شامل	نخب ادارية، ساسة، رجال أعمال، فئات عليا من الموظفين	نهب واسع النطاق للأموال العامة بصفقات وهمية، تحويل ممتلكات عامة إلى خاصة.

المصدر: كيونديه، 1993 ، سعيد 2007.

3-2 الآثار السلبية للفساد المالي

صنف الباحثون المهتمون بدراسة هذه الظاهرة الفساد المالي الى عدة انواع لعل اكثرها شيوعاً التصنيف وفقاً لطبيعته كالاتي (23 : 1998 , Ingolfa)

1. الفساد بالاتفاق (Collusive corruption) :

ومثاله قيام الموظف الفاسد بالاتفاق مع الاخرين وتسهيل ارتكابهم الممارسات غير المشروعة بطريقة الاخذ والعطاء

2. الفساد الابتزازي (Extortory corruption) :

ويقوم على أساس الانتزاع القسري للمنافع المادية الخاصة والرشاوي من الآخرين بأسلوب الابتزاز

3. الفساد التوقعي (Anticipatory Corruption) :

ويتضمن المحاباة بتقديم الخدمات للآخرين وتوقع الحصول على مزايا أو هدايا مقابل ذلك.

وهناك من يصنف الفساد طبقاً للمستوى الوظيفي في الهيكل التنظيمي للدولة أو مؤسساتها وعلى وفق الجدول الآتي:

جدول (1)

عمليات صنع القرار وتحديد الإجراءات الإدارية وتضييع الفرص التنموية. يتأثر الحصول على الخدمات العامة والعدالة وحقوق المواطنين بسبب الفساد.

ج- تأثير سلبي على الاستثمار والتجارة يؤثر الفساد على مناخ الاستثمار والتجارة. يبعث الفساد بإشارات سلبية للمستثمرين والشركات الأجنبية، مما يقلل من جاذبية البلد للاستثمار والتجارة الخارجية.

ح- تفشي الفساد المنظم والجريمة المنظمة: يعمل الفساد على تعزيز الجريمة المنظمة والتهريب وغسيل الأموال وتجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة غير القانونية يستغل المجرمون البيئة المترخية للفساد لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

يجب على الدول والمجتمعات اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة لضمان التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

4-2 تأثير الفساد على النواحي الاقتصادية

فضلا عن الأضرار الاجتماعية الخطيرة التي ينشرها الفساد بين أفراد المجتمع في نطاق الحياة اليومية ليس اقلها اشاعة روح اليأس والاحباط الناتج عن الشعور بالظلم وعدم العدالة فإن للفساد آثار اقتصادية هدامه يوجزها (Gray et ., 2005) بما يلي :-

يتسبب الفساد المالي والإداري في تأثيرات سلبية واسعة النطاق على المجتمع والاقتصاد. نذكر من بينها: (Taha, S. ,2023:46-47)

أ- تدهور الثقة والاستقرار: يؤدي الفساد إلى تدهور الثقة في المؤسسات العامة والخاصة والحكومات. تعمل الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية على إضعاف النظام الاجتماعي والاقتصادي، وتنتج عنها عدم الاستقرار وعدم الثقة في النظام القائم.

ب- تراجع التنمية الاقتصادية: يعمل الفساد على تقويض التنمية الاقتصادية والمستدامة يؤدي توجيه الموارد بطرق غير فعالة وغير عادلة إلى تضييع فرص الاستثمار وتقييد النمو الاقتصادي. يعيق الفساد أيضًا جهود تحسين بيئة الأعمال وزيادة الإنتاجية والابتكار.

ت- تفشي الفقر وعدم المساواة: يزيد الفساد من الفقر وعدم المساواة في المجتمع. يتم توجيه الموارد والخدمات العامة بشكل غير عادل وغير متساو، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وتعزيز الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية.

ث- ضعف الأداء الحكومي والمؤسساتي: يترتب على الفساد تقويض كفاءة وفعالية الحكومات والمؤسسات العامة. يتم تشويه

ثالثاً: الجانب التحليلي

3-1: اختبار فرضية البحث الاولى

أفادت هذه الفرضية (بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تعليم المحاسبة القضائية وفاعلية كشف أنشطة الفساد المالي وبعد ربط الفقرات التي تتناول المتغيرين في الاستمارة ومن خلال معامل ارتباط (كندال) ظهرت المؤشرات الموضحة في الجدول (٢)

جدول (2)

مصفوفة ارتباط كندال للعلاقة بين المحاسبة القضائية وفاعلية اكتشاف أنشطة الفساد المالي

المتغير	مناهج المحاسبة القضائية	فاعلية اكتشاف الفساد
مناهج المحاسبة القضائية	1	0.41
فاعلية اكتشاف الفساد	0.41	1

● مستوى المعنوية 0.01

- أ- تخفيض معدلات النمو والحيلولة دون الاستثمارات المباشرة
- ب- تقليص موارد الدولة وإساءة استخدامها .
- ت- تدني الكفاءات الاقتصادية وسوء توزيع الثروة القومية .
- ث- تدني كفاءة استثمار الأموال وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية.
- ج- زيادة حجم المديونية الخارجية وضعف قدرة الدولة على تسديد ديونها.
- ح- ارتفاع كلفة الخدمات والتكوين الرأسمالي بسبب إضافة علاوات كعمولات للمفسدين.
- خ- تراجع مؤشرات التنمية البشرية وهجرة الكفاءات العلمية بسبب المحاباة والمحسوبية.

وفي الوقت الذي يحاول الباحثان توظيف المحاسبة القضائية لكشف طرق احتيال المفسدين وردعهم يشيران الى ان كشف حالات الفساد والمفسدين ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة لإنجاز هدف اسمي الا وهو معاقبة مرتكبي الفساد من خلال قواعد قانونية صارمه ومقترنة بجزاءات فاعلة لا تبقى مفسدا ولا تذر، إذ لا تعتبر القواعد القانونية كذلك الا اذا كانت مزودة بالقوة اللازمة لفرض احترامها على الجميع لأنها من دون ذلك كما يقول الفقيه الالمانى (اهرنك) كنار لا تحرق أو نور لا يضيء.

المحاسبة القضائية (x) وفاعلية اكتشاف أنشطة الفساد المالي (y) وفي ضوء هذه الفرضية تشير معادلة الانحدار البسيط إلى أن تعليم المحاسبة القضائية (x) تؤثر في كشف حالات الفساد المالي (y) وهذا التأثير يفترض وجود علاقة دالية بين المتغيرين يمكن صياغتها بمعادلة الانحدار الآتية

$$y = a + B1X1$$

أذ أن a تمثل مقدار ثابت (Constant) وتعني هذه العلاقة على الصعيد العملي ان فاعلية

كشفت الانحرافات المالية (Y) هي دالة للقيمة الحقيقية لمناهج المحاسبة القضائية (X) أما تقدير هذه القيم ومؤشراتها الاحصائية فقد تكفلت بها معادلة الانحدار بعد أن تكفل معامل الارتباط ببيان اتجاه وقوة العلاقة وفي إطار هذه الصياغة فإن جدول تحليل التباين أسفر عن النتائج اللاحقة الذي تم في ضوءها تحليل التباين

جدول (4)

تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين المتغيرين

ويلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغيرين وهو (0.41) مقبول في حالة المتغير الواحد مع الأخذ بنظر الاعتبار حداثة هذا المنهج ، ويهدف التحقق من معنوية العلاقة بين المتغيرين جرى اختبار معامل ارتباط كندال بتوزيع ستودينت (t) وظهرت النتائج كما هي مؤشرة بالجدول (3).

جدول (3)

اختبار معنوية الارتباط بين متغيري المحاسبة القضائية وكشف الفساد

الارتباط	درجة الحرية	القيمة المحسوبة	القيمة التائية النظرية
0.41	28	2.350	1.701

ويتضح من نتائج الاختبار والمقارنة أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.05) وبحدود ثقة (0.95) وهذا ما يؤكد وجود علاقة بين المتغيرين وقبول فرضية الوجود 1-2.

2-3 اختبار وتحليل علاقة التأثير بين متغيري الدراسة

لقد افترض الباحثان بالفرضية (2-2) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تعليم

المصدر: الباحثان بالاستفادة من مخرجات الحاسبة
الالكترونية

يتضح من جدول تحليل التباين للعلاقة بين متغير المحاسبة القضائية وفاعلية كشف حالات الفساد على مستوى عينة الدراسة البالغة (29) شخص أن قيمة (F) المحسوبة كبيرة بالمقارنة مع قيمتها النظرية بمستوى معنوية 0.01 وبدرجة حرية (1.28)، وهذا يدل على أن منحى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين المتغيرين وبمستوى ثقة 99% وهذا ما تؤكد قيمة معنوية (X) على وفق اختبار (4) التي بلغت (2.648) وبمستوى معنوية (0.009) وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الحد الثابت (3.127) كشفاً لحالات الفساد حتى عندما تكون آليات المحاسبة القضائية مساوية للصفر، أما قيمة الميل الثابت (B0.382) المرافقة لـ (X) فهي تشير إلى أن تغيراً مقداره (1) في مناهج المحاسبة القضائية سيؤدي إلى تغيير بمقدار (0.382) في فاعلية كشف حالات الفساد المالي وهو تغير مقبول اما معامل التحديد (R2) قد بلغ (16.8%) ما يعني أن التغير نحو أدوات وبرامج المحاسبة القضائية يفسر 16.8% من التباين الحاص في كشف حالات الفساد المالي وأن (83.2%) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات غير مسيطر عليها ولم تدخل نموذج الانحدار ، وفي حالة المتغير الواحد تعتبر هذه النتائج مقبولة وعلى أساسها يمكن قبول فرضية

م صد ر التب اين	در ج ة الح رية	مجم وع المر بعات	متو سط المر بعات	قيمة T المح سوبة	مس توى المع نوية
الان حدا ر	1	1.4	1.4	7.23	0.0
		4	4		1
الخ طأ	28	8.2	0.2	-	-
		4	94		

أعداد الباحثين بالاستفادة من مخرجات
الحاسبة الالكترونية.

أما جدول المعاملات فقد أسفر عن النتائج
اللاحقة

جدول (5)

معاملات معادلة الانحدار (Coefficients)

معامل T	المعاملات المعيارية		خط المعياري	معيارية
	بيتا	مستوى المعنوية		
8.388	0.00			0.37
2.648	0.382	0.009		0.054

2. إشراك عدد من التدريسيين المتخصصين في دورات خاصة بالمحاسبة القضائية على مستوى التطبيق في الدول المتقدمة.
3. إعادة النظر بالنصوص والقواعد القانونية التي تعالج موضوع الفساد الإداري والمالي باتجاه تشديد الإجراءات الرادعة.
4. مشاركة الجمهور في الكشف عن حالات الفساد الإداري المالي عن طريق تنفيذ مسوحات نظامية عبر هيئات عامة متخصصة بمكافحة الفساد
5. إظهار أسماء وصور المفسدين في وسائل الإعلام.

المصادر

1. ميعاد ناصر جارالله، & هدى إبراهيم السيد. (2022). المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. 92-112, (20), 6.
2. بن يشو، فتحي، بن عيسى، & أمينة. (2023). قراءة تحليلية للمؤشرات الدولية في قياس الفساد المالي والإداري . Revue economies et de MANAGEMENT, 22(1), 58-65.

وجود تأثير لمناهج المحاسبة القضائية على كشف حالات الفساد المالي .

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات النظرية والتجريبية

1. يحتل العراق موقعاً متقدماً في قائمة الدول الأكثر فساداً مكسب تقارير منظمة الشفافية الدولية.
2. لا تدرس مناهج المحاسبة القضائية في الجامعات العراقية لازالت حكرًا على جامعات الدول المتطورة.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مناهج المحاسبة الإنشائية وفاعلية اجهزة الرقابة والتدقيق في كشف حالات الفساد المالي.
4. هناك ضعف في مدركات ومعلومات معظم الكوادر المحاسبية والتدقيقية في العراق بمناهج المحاسبة القضائية
5. يوجد تأثير معنوي لمناهج المحاسبة القضائية على كشف حالات الفساد المالي.

التوصيات

1. إدخال حقل المحاسبة القضائية في مناهج أقسام المحاسبة العراقية وعلى مستوى الدراساتين الأولية والعليا بحصص نظرية وعملية.

Studies (JAFS), 18(63), 108-127.

9. Taha, S. (2023). الفساد المالي والإداري للدولة وآثاره الاقتصادية. مجلة القانون والدراسات الاجتماعية, 2(3), 41-59.

10. عقراوى، & بخشان. (2021). الفساد المالي والإداري وصوره. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة), 11(76), 842-878.

المصادر الاجنبية

1. Al-abusi & AL-mamori Ali, 2020, the offorensic accounting in aehieving the integration of accounting and legal performance. JAFS ,vol .18. iss. 63.
2. Alon Kalay, international payout policy information asymmetry and agency costs" journal of accounting research. 52.(5), 2014.
3. Beemamol, M. (2024). Mapping the trends of Financial Statement Fraud detection research from the historical

3. راضي، محمد سامي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.

4. سعيد، ص. (1998). الإرادة السياسية في مكافحة الفساد. برلين: المنظمة الدولية للشفافية.

5. فرقد جميل عبد نور، & أ. د. ثائر صبري محمود الغبان. (2022). علاقة المحاسبة القضائية بكشف الغش الضريبي. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 17(60), 30-47.

6. كاظم، ه. (2007). تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الإداري بالعراق (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة كيوندية.

7. المشهداني، م. ح.، & هرمز، أ. ح. (1989). الإحصاء. بغداد: بيت الحكمة، جامعة بغداد.

8. دعاء غازي حالوب، & ا. م. د. وفاء حسين سلمان. (2023). دور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية: بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *Journal of Accounting and Financial*

- study. *International Journal of Business and Management*, 7(4), 26-36.
<https://doi.org/10.5539/ijbm.v7n4p26>
9. ELLILI, Nejla, et al. Emerging trends in forensic accounting research: Bridging research gaps and prioritizing new frontiers. *Journal of Economic Criminology*, 2024, 4: 100065.
 10. Forensic Accounting questionnaire, 2022, www.scribd.com
 11. Gray, C., Hellman, J., & Ryterman, R. (2005). *Anticorruption in transition: Economics, enforcement & education*. Washington, DC: United States Agency for International Development (USAID), University of Maryland.
 12. Hao, X. (2010). Analysis of the necessity to develop forensic accounting in China. *International Journal of roots and seminal work. *Journal of Economic Criminology*, 6, 100096.*
 4. Bhasin, M. (2007). Forensic accounting: A new paradigm for niche consulting. *The Chartered Accountant Journal*, 56(1), 100–110.
 5. Chi-Chi, O. A., & Appah, E. (2012). Fraudulent activities and forensic accounting services of banks in Port Harcourt, Nigeria. *Asian Journal of Business Management*, 4(2), 124–129.
 6. Crumbley, D. L. (2011). What is forensic accounting? Retrieved from <http://www.edwardpnb.com>
 7. Degboro, D. (2011). *Forensic accounting in practice*. New York: John Wiley & Sons Inc.
 8. Efiong, E. J. (2012, February 14). Forensic accounting education: An exploration of level of awareness in developing economies—Nigeria as a case

17. Sinclair, Gracie, 2025, What is forensic Accounting Ampliry 11. Com.au.
18. Svensson, J. (2005). Eight questions about corruption. *Journal of Economic Perspectives*, 19(3), 19–42.
19. Weygand, jerry, kimmel and kieso , accounting principles, (international student version tenth edition, jhonwiley, 2012.
- Business & Management, 5(5), 185–190.
13. Hellriegel, D. (2007). Integration of journal manpower. *Journal of Manpower*, 28(2), 135–150.
14. Ingrao, B. (1986). Value and strategic behavior. *Management International Review*, 26(4), 45–56.
15. Kasztelnik, K., & Jermakowicz, E. K. (2024). Financial statement fraud detection in the digital age. *The CPA Journal*. <https://www.cpapjournal.com/2024/06/24/financial-statement-fraud-detection-in-the-digital-age>.
16. Leys, C. (1970). What is the problem about corruption? In A. J. Heidenheimer (Ed.), *Political corruption: Readings in comparative analysis* (pp. 31–50). New York: Holt, Rinehart & Winston Inc.

الاستبيان

أولاً: معلومات عامة

1.النوع الاجتماعي:

أنثى

ذكر

2.العمر

أكثر من 50 سنة

30-50 سنة

أقل من 30 سنة

3.مستوى التعليم:

دكتوراه

ماجستير

بكالوريوس

دبلوم

إعدادية

4.التخصص الأكاديمي

أخرى

مالية ومصرفية

إدارة

قانون

محاسبة

العنوان الوظيفي:

ثانياً: دور تعليم المحاسبة القضائية بفاعلية كشف الفساد

المحاسبة القضائية: تعني تطبيق المفاهيم والأدوات المحاسبية والتدقيقية على الأنشطة المالية للإدارات وإظهار النتائج بصيغة تقارير مالية تعد بمثابة ادلة اثبات لدى المحاكم في الدعاوي القضائية التي تقام ضد مفسدي الإدارات.

ت	فقرات الاستبانة	اتفق تماماً	اتفق	اتفق جزئياً	لا اتفق	لا اتفق تماماً
---	-----------------	-------------	------	-------------	---------	----------------

						1	المدققون بحاجة ماسة لدراسة المحاسبة القضائية كنشاط معرفي وأكاديمي
						2	دراسة المحاسبة القضائية توفر خبرات عالية المستوى للعاملين بأجهزة الرقابة والتدقيق

					مهارات المحاسبين والمدققين بالوصول الى الحقائق	
					دراسة المحاسبة القضائية تساعد على تأطير العلاقة بين علمي القانون والمحاسبة	5
					دراسة المحاسبة	6

					تساعد دراسة المحاسبة القضائية كحقل علمي واكاديمي على كشف حالات التلاعب والاحتيال في الأنشطة المالية	3
					تساهم دراسة المحاسبة القضائية بزيادة	4

					لقضايا بالفساد المالي						القضائية تمكن العاملين بالاجهزة الرقابية بالعمل بروح الفريق
					9 غياب المدققين المتخصصين بالمحاسبة القضائية يؤدي الى تأخير حسم القضايا وتوسيع نطاق الفساد المالي						7 مرونة الأعمال التي يوفرها تعليم المحاسبة القضائية تنسق جهود العاملين وتقلل التعارض
					10 تقرير المحاسب القضائي أعم وأشمل من تقرير المحاسب المالي						8 يساعد المحاسب القضائي أجهزة الرقابة الخارجية للوصول إلى استنتاجات وادلة حاسمة
					11 استخدام تقنيات المحاسبة القضائية						

					14	غياب الرقابة العلمية الفعالة على انفاق الأموال يقضي إلى مزيد من الإسراف والتبذير					أكثر قدرة في كشف حالات الفساد المالي بالمقارنة مع تقنيات التدقيق التقليدية		
					15	يوصف النشاط الرقابي بأنه دورة المستوى المطلوب بسبب افتقار المراقبين لمؤهلات المحاسبة القضائية					12	عدم دراسة المحاسبة القضائية كنشاط علمي واكاديمي يساعد على افلات الفاسدين من العقاب	
					16	عد الفساد المالي ظاهرة وليس استثناء بسبب ضعف						13	كشف الانحرافات المالية هي دالة للقيمة الحقيقية لمناهج المحاسبة القضائية

					19	يمكن للمحاسبين القضائين العمل كمستشارين مدنيين للسطات القضائية						الأنشطة الرقابية المتخصصة	
					20	لا توجد معوقات تحول دون تدريس المحاسبة القضائية في الجامعات العراقية						يساعد ضعف الأجهزة الرقابية المؤهلة على تزويد القضاء ببيانات مضللة عن أنشطة الفساد المالي	17
												تساعد دراسة المحاسبة القضائية واستخدام تقنياتها على ردع الفاستدين من ارتكاب جرائم الفساد	18